الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

نحو هوية وطنية جامعة

في ظلّ دولة العدالة المواطنية

© 2021 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها كما لا تمثل بالضرورة رأي الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ أو الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

ملاحظة

أعدت هذه الدراسة (نحو هوية وطنية جامعة في ظلّ دولة العدالة المواطنية) ضمن إطار مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا، الممول من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). وقد نُفذ المشروع بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). يهدف هذا المشروع إلى توفير منصة لليبيين على المستويين الوطني ودون الوطني لمناقشة وتطوير رؤية اجتماعية واقتصادية لليبيا[1]، بالإضافة إلى مناقشة الخيارات السياساتية ذات الصلة والتي يحتاج الليبيون إلى تبنّيها لدعم تلك الرؤية وتعزيزها. كما تتناول المنصة التحديات الهيكلية المتمثلة في صياغة عقد اجتماعي جديد وإضفاء الطابع المؤسسي على الدولة وتعزيز إطار التنمية المستدامة للبلاد.

تشكل هذه الدراسة جزءاً من مجموعة الخيارات السياساتية (ثماني دراسات)[2] المرتبطة بوثيقة الرؤية المشار إليها، والتي قامت الإسكوا بإعدادها بالتعاون مع مجموعة خبراء ليبيين. من شأن هذه الدراسات المساهمة في تنفيذ الرؤية ومعالجة التحديات وتسهيل عملية رسم سياسات واستراتيجيات تأخذ في الحسبان الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية للرؤية.

---

1 رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات.

2 عناوين هذه الدراسات:

1. **نحو هوية وطنية جامعة في ظلّ دولة العدالة المواطنية.**
2. منظومة الحماية الاجتماعية.
3. رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلّحين.
4. دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي.
5. تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في ليبيا: دور مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الشاملة في إرساء منظومة مجتمعيّة عادلة، وقضاء نزيه ومستقل، وأمن إنسانيّ مستدام.
6. ترميم الثقة وإجراء المصالحات: الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي.
7. بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي.
8. آليّات الإصلاح والتعافي الاقتصادي.

ملخّص تنفيذي

يشهد المجتمع الليبي تحوّلات اجتماعية وسياسية كبيرة بفعل المستجدات السياسية والأمنية المتلاحقة، ما يتطلب التأكيد على ضرورة مواجهة خطر هذه التحولات حفاظاً على الوحدة الوطنية ومنظومة القيم، والتشديد على دور المواطنة في الحفاظ على وحدة البلاد والمجتمع. لقد بدأ الاهتمام بموضوع الشخصية الليبية مع مشروع السيد عبد الحميد البكوش المعروف بالدعوة إلى بعث الشخصية الليبية والذي دشّنه ببيانه الصادر في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، حيث أكد فيه على أهمية الشعور بالانتماء القومي والوطني لتحقيق نهضة ليبيا وازدهارها.

يتميّز المجتمع الليبي بالتعدّد والتنوّع الإثني والقبلي واللغوي. ويُعدّ هذا التعدد في مكونات المجتمع الليبي ظاهرة سليمة وصحية، ولكن نظراً لضعف الدولة وانقسامها السياسي وتردّي الأوضاع الأمنية، أدّى إلى إثارة بعض المخاوف التي جعلت المكوّنات الاجتماعية المختلفة تلجأ إلى هويّاتها الفرعية طلباً للأمان والحماية اللذَين تعجز الدولة المركزيّة عن توفيرهما. وللمجتمع الليبي الحديث تعقيدات كثيرة نتجت عن مراحل تاريخية مختلفة ومتداخلة، وخلقت شرخاً اجتماعياً ازداد عمقاً بعد أحداث عام 2011، حيث إنّ الأزمة شاملة ومتعدّدة الأوجه وخطيرة في آثارها على المجتمع والدولة. فهي ليست فقط أزمة سياسية، وإنّما ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وأمنية وثقافية أيضاً، وتشمل أغلب مناطق الوطن الليبيّ وتحتاج إلى حشد القدرات لمواجهتها. ومن هذه التعقيدات مشكلاتٌ تتعلق بالتحيّز، وعدم الإنصاف، وعدم التسامح، والجهل، وعدم الاكتراث بالصالح العام، وانعدام المسؤولية، بالإضافة إلى تصاعد السلوكيات المعادية للمجتمع والدولة، فضلاً عن حدّة العداوات الشخصية والقبلية، والتعصّب الايديولوجي المتزمت، والغياب الواضح للدور الاجتماعي.

وثمّة أيضاً مجموعات هشّة في المجتمع الليبيّ؛ منها المكوّنات الثقافية من أمازيغ وتبو وطوارق. وهذه فئات اجتماعيّة يزداد شعور أبنائها بالتهميش في ظلّ الأوضاع الحاليّة، ما يسهم في تزايد الشرخ المجتمعي. ومنها أيضاً النساء والشباب الذين يشتكون من محدودية الفرص والعنصرية والتمييز في التعامل، خاصّة على صعيد الوصول إلى الوظائف السياسية والاقتصادية. كذلك الأمر بالنسبة إلى القبيلة والمكوّنات التاريخية الخاصّة بالأقاليم الليبيّة الثلاثة، والتي يمكن أن يُنتج احترابُها فيما بينها شرخاً أكبرَ في المجتمع الليبي. لذا فإن احتواء هذه المجموعات جميعاً وجعلها جزءاً من الهوية الوطنية الجامعة سيساهم في تماسك الوطن ووحدته بدلاً من تشظيه وتمزّقه.

وتتطلب معالجة التحدّيات المتعلّقة بالمواطنة خطوات تتداخل فيها أدوار القطاعات الحكومية المختلفة باتّجاه العمل على إعداد خطط استراتيجية متكاملة تعزّز البعد التنموي والعدالة في توزيع الثروات، وتقوم على اتّباع سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي والتشريعي، والعمل بمبدأ الشفافية في الإنفاق وإدارة الدولة. فتحقيق هذه العناصر يُطمئِن المواطن الليبيّ ويدفعه إلى الإستناد إلى هذه المبادئ للمطالبة بحقوقه بصورة قانونيّة، بدلاً من الالتجاء إلى القبلية أو المكونات الثقافية التي ينتمي إليها.

وإضافة إلى هذا، ثمّة مجموعة من الخطوات العاجلة التي تساعد في بث شعور الطمأنينة لدى المواطن وتساهم في خلق هوية وطنية جامعة، منها العمل على توسيع الوعي المجتمعي عبر إنتاج مواد بصرية تمكّن المواطنين من معرفة التنوّع الثقافي واحترام الثقافات الأخرى المنخرطة في المجتمع الليبي، وإقامة المهرجانات، وتسمية الشوارع بأسماء أعلام ليبيّين من جميع المكوّنات الثقافية للمجتمع، وغير ذلك من الإجراءات ذات التأثير المعنويّ.

مقدمة ونبذة تاريخية

يمرّ المجتمع الليبيّ بالعديد من التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد وقعت تطوّرات سريعة وكثيرة خلال فترة وجيزة، كان لها آثار سلبية على النسيج الاجتماعي. ويرزح المجتمع الليبيّ حالياً تحت ثِقل ظروف صعبة تسبّبت بها الحروب والأزمات السياسية والصراعات الفكرية، وحالة عدم الاستقرار الأمني، وتردّي الأوضاع الاقتصادية (مثل أزمة السيولة، وانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وارتفاع الأسعار)، وتفاقم المشاكل الاجتماعية والأمنية (مثل التهجير، والخطف، والقتل على الهوية).

يعلّمنا التاريخ أنّ العنف وسفك الدماء لا يحقّقان سوى نتائج سريعة الزوال. ولذلك، يظلّ التطور السلمي للعلاقات بين الأطياف المكوّنة للمجتمع السبيل الأمثل للحفاظ على الحرية والعدل والعدالة الاجتماعية، ولخلق عالم تُسوّى فيه الخلافات من دون اللجوء إلى العنف. وإذا كان من غير الممكن دائماً تجنب المنازعات في العلاقات الإنسانية، فإنّ وسائل حلّها يجب أن تكون سِلميّةً وبنّاءة، وليست عنفيّةً وهدّامة. وعلى هذا الأساس، تشير جميع الدلائل إلى وجوب الإسراع في معالجة الانقسام بين أطياف المجتمع الليبي، وضرورة تسخير كلّ جهد فكري في بناء أسس أفضل

للتعايش، وفي بناء مجتمع قائم على قاعدة عدم الإقصاء، ونبذ الاستبعاد الاجتماعي الذي يفاقم التفاوت ويكرس الاضطراب ويدفع نحو التدهور. ويجب أيضاً دعم قدرة الدولة على ممارسة الإشراف والسيطرة على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية.

ومفهوم المواطنة فكرة اجتماعيّة وقانونيّة وسياسيّة ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير وساعدت على الارتقاء بالدولة إلى قِيَم المساواة والعدل، وعزّزت دور الديمقراطية والشفافيّة في بناء وتطور الدولة والمجتمع، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة إشراك المواطنين في الحكم وضمان حقوقهم وواجباتهم.

وفي ليبيا، بدأ الاهتمام بموضوع الشخصية الليبية مع مشروع السيد عبد الحميد البكوش المعروف بالدعوة إلى بعث الشخصية الليبية والذي دشّنه ببيانه الصادر في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، حيث أكّد فيه على أهمّية شعور المواطنين بالانتماء إلى جماعة أو مجتمع قومي خاصّ (الانتماء القومي) أو شعورهم بالانتماء إلى مكان محدّد ووطن معين (الانتماء الوطني)، وذلك لدعم جهود الدولة في النمو والازدهار والإحساس بالهمّ المشترك الذي يطال أبناء المجتمع كلّهم (الرقعي، 2008). وعندما نتحدث عن الوطنية الليبية – أي الارتباط بليبيا كوطن – يتضمن ذلك قطعاً الكلام على القومية الليبية (الانتماء إلى الأمّة الليبية والشعب الليبي) فشعور الفرد بالانتماء إلى الأمة أو الوطن ظاهرة إنسانية حقيقية وطبيعية ترسخ الالتزام بالواجبات الوطنية والحفاظ على الثوابت الوطنية المشتركة التي يتوافق عليها أبناء الوطن الواحد كأساس للعيش المشترك.

ومن ناحية سياسية، يرى بعض المفكّرين أنّ مفهوم الدولة الوطنيّة يقوم على عدة عناصر منها العنصر التكوينيّ وهو «المواطن»، وعنصر الهويّة الوطنيّة، وعنصر المواطنة التي تُكسب المواطنَ الحقَّ في وجوده بالقانون. ويترتّب على الفرد، بوصفه مواطناً في حيّز جغرافي ذي حدود معروفة للجميع، حقوق وواجبات يمكن أن يمارسها كاملة في ذلك الوطن. أما فلاسفة العقد الاجتماعي فيعتقدون أنّ المواطنة هي جملة من الحقوق السياسية تقع ضمن نظريّة الحقوق الطبيعيّة، وهي التي تعطي المواطن الحقّ في رفض هيمنة السلطة المطلقة ورفض انتهاك حقوق الأفراد. فالسلطة هي نتيجة تعاقد اجتماعي تُحترَم فيه الحريات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

أبعاد المواطنة

يقوم مفهوم المواطنة الحديث على أبعاد متنوّعة ترسم معالمه الأساسيّة على الشكل التالي:

- ينظّم البعد القانوني للمواطنة العلاقة بين المواطن والسلطة استناداً إلى قوانين تراعي مصالح الفرد ومصالح الجماعة، وبهذا يستطيع المواطن تحقيق مصالحه الخاصّة بطريقة قانونية ومن دون التعدّي على مصالح المجتمع.
- ويُعبّر البعد السياسي عن انتماء الفرد إلى الوطن كجسم سياسي، حيث يتمتّع المواطن بحقوقه السياسية في ظلّ هذا الوطن، مثل المشاركة في الانتخابات، والانخراط في مؤسّسات المجتمع المدني، والالتزام بحقوق الإنسان.

- وتظهر في البعد الاجتماعي منظومة القيم الاجتماعية التي تنظم سلوك الأفراد والمجتمع، ويؤدي فيها الولاء والانتماء للوطن دوراً أساسياً في تحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي. ويتمثّل هذ البعد في حماية حقوق الإنسان الاجتماعية والفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية.
- ويعكس البعد الاقتصادي مدى تمتّع المواطن بحقوقه الاقتصادية والتي تتمثّل بالدرجة الأولى في توفير الحدّ الأدنى لمتطلّبات العيش الكريم للذين لا يستطيعون توفيره بأنفسهم، كالمسكن والمأكل والملبس والوظيفة التي تناسب قدراتهم، وتوفير الخدمات الأساسية لحقّ الرعاية الصحية والاجتماعية وحق التعليم.
- ويمثّل البعد الحضاري الثقافي الموروثَ الثقافي والتاريخي للمجتمع. وبذلك تبرز هوية المواطن والوطن. ويخدم هذا البعد التنوّع والاختلاف الحضاري والثقافي في البلد الواحد.

حقوق المواطنة

لا تكتمل ممارسة حقوق المواطنة إلا عند رسوخ ثقافة المواطنة في الوعي الاجتماعي العام، إذ من دون هذه الثقافة تبقى تلك الحقوق غير مكتملة ومحفوفة بمخاطر التراجع عنها والاعتداء عليها. وتتطلّب عملية بناء الوعي الاجتماعيّ العام بدورها بناء قواعد قانونية تضمن حقوق المواطنة السياسية والقانونية إلى جانب نشر ثقافة المواطنة والديمقراطية، فضلاً عن استحداث آلية فاعلة لرصد أي انتهاكات لحقوق المواطنة وتعبئة الرأي العام للتصدي لها. ويجب أن تكون حقوق المواطنة مكفولةً بموجب القانون مع مساواة قانونية لكلّ هذه الحقوق.

ولعل أهمّ حقوق المواطنة التي ينبغي الإشارة إليها:

- الحق في السلامة الجسدية وعدم التعرض للتعذيب
- الحق في العمل وفق قدرات الإنسان ومهاراته
- الحق في التعليم
- الحق في الحصول على الخدمات العامة الأساسية
- الحق في الرعاية الصحية
- حق الملكية
- الحرية الشخصية والفكرية
- حق الحماية والتعويض.

ولقد كفل القانون المدني الصادر عام 1953، وخاصة الموادّ 49، 50، 53 منه، هذه الحقوق جميعها.

مظاهر تعقيدات الوضع الليبي

يمكن الحديث عن التعقيدات التي ولّدتها الأزمة في ليبيا من خلال النقاط التالية:

- مرّ المشهد الليبي بمراحل تاريخية مختلفة خلقت تعقيدات وشرخاً اجتماعياً ازداد عمقاً بعد أحداث عام 2011، حيث ظهر تعنّت غير مبرر في معالجة الخلافات القائمة، وبرز ذلك بوضوح في ردود أفعال شديدة القسوة على قضايا كان يمكن معالجتها بسهولة.
- الأزمة الليبيّة شاملة ومتعددة الأوجه وخطيرة في آثارها على المجتمع والدولة، لأنها ليست سياسيّة فقط، بل اقتصادية واجتماعية وأمنية وثقافية. وهي تحتاج إلى حشد القدرات لمواجهتها، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات والتدابير والتشريعات لحلّها.
- اتّسع نطاق الأزمة جغرافياً ليشمل أغلب مناطق الوطن، واجتماعياً ليشمل القبائل والمكونات الاجتماعية والثقافية، وسياسياً وإدارياً ليشمل أهم المؤسسات المعنية بالشأن العام والأكثر قرباً من الناس.
- ثمّة مشكلات جوهريّة تتعلّق بالتحيز، وعدم الإنصاف، وعدم التسامح، والجهل، وعدم الاكتراث بالصالح العام، وانعدام المسؤولية، وتصاعد السلوكيات المعادية للمجتمع والدولة.
- تصاعدت حدّة العداوات الشخصية والقبلية، وتعمّق التعصّب الأيديولوجي، وتغيَّب عن المشهد الفاعلون الاجتماعيّون من ذوي العقل والحياد والحزم. وهذا ما أدّى إلى فراغ اجتماعي لا يقلّ خطورة عن الفراغ السياسي، وأدّى كذلك إلى خلط القضايا الاجتماعية بالقضايا السياسية.
- ثمة صعوبة بالغة في الدمج بين الحرية والنظام في هذا الواقع الذي ازدادت فيه أسباب ومشاعر الخوف على الذات وعلى المجتمع والدولة (خوف من الاختطاف، ومن الرصاص الطائش، ومن المعارك القبلية، ومن تقسيم الدولة أو إفلاسها).
- في وضع كالذي تعيشه ليبيا، اتهام الحكومات وحدَها لا يكفي لتحديد أسباب المشكلة، أو تنفيذ السياسات وفرض الحلول، فالأمر يحتاج إلى الوعي بأهمية التوافق، والاستعداد لتقديم التنازلات من أجل الوصول إلى حلول مُستدامة، وإدراك معنى السلام وفوائده.
- التوافق الحقيقي هو الذي يؤدّي إلى وضع إطار قانوني لحركة المجتمع بكل شرائحه وعلى جميع مستوياته وفي كل المجالات، والالتزام بما يترتب على ذلك من آليات نَظم وقواعد وتشريعات. ومن هنا يجب أن يُبنى التوافق على ثوابت يقع في مقدّمتها عدم مصادرة حقّ الآخرين.

أولًا- المنهجيّة المتّبعة

قام فريق الإسكوا، على مدى سنة كاملة، بإعداد دراسات تمهيدية لتحديد وتحليل التحديات أمام الواقع الليبي، واستندَ في ذلك إلى بيانات رسمية صادرة عن جهات حكومية. ومن ثم اقترح الفريق البحثيّ آليات إصلاحية تم عرضها على 88 خبيراً ليبيّاً لتقييمها واقتراح إضافات وإيضاحات مناسبة تستفيد من أفضل التجارب العالميّة السابقة. ثم حدد بعض المواضيع ذات الأولوية، خاصة ما يتعلّق بتحديد الهوية الوطنية الجامعة في ظل دولة العدالة المواطنية، وما يرتبط بالإصلاح والتعافي الاقتصادي إثر الأزمة. وطرحت هذه الاقتراحات لحوار مجتمعي واسع شمل فئات مجتمعية مختلفة، منها: موظفو القطاعين العام والخاص، وذوو الإعاقة، وممثّلون عن كلّ المناطق الجغرافية الليبيّة. وامتدّ الحوار على مدى ثماني حلقات نقاش أسهم فيها 262 مشاركاً ليبيّاً، وتم استلام أكثر من 857 مساهمة مكتوبة. وأفضت هذه الجهود جميعها إلى توصيات وأولويات مهمّة لإعداد رؤية مستقبلية وطنية وموحّدة. ثم جُمعت كل البيانات المحصلة السابقة وأعيدت صياغتها وطرحها في جلسة تحقُّق شارك فيها 81 مواطناً من خلفيات وفئات مختلفة.

ثانياً- الخيارات والسياسات المقترحة

المواطنة والتنوّع والاختلاف

تنقسم دولة المواطنة في مفهومها العام إلى مجموعة هويات متنوعة صغيرة لها سمات وخصائص مشتركة. وقد تتشكّل هذه المجموعات بصورة مفردة، ولكنّها تكبر وتتطوّر لتلتحم معاً ولتكوّنَ وطناً جامعاً (مع الاحتفاظ بالخصائص والسمات الخاصة لكلّ مجموعة). وهذا ما يحافظ على روح الانتماء في الحقيقة. وقد حاول النظام الجماهيري السابق إرساء مبدأ الأمّة الواحدة تحت مسمّى الأمة العربية التي تتحدّث اللغة العربية الواحدة ويدين أبناؤها بدين الإسلام وفقاً للمذهب المالكي. وقد ركّز النظام الجماهيري على الترويج لفكرة أن الشعب الليبي شعب متجانس بلا إثنيات عرقية ولا مذاهب فقهية ولا تيارات دينية (أبوالخير، 2020).

إلا أنّه وبعد تطوّرات عام 2011، اختلفت الشخصية الليبية وظهرت مذاهب وتيارات فكرية مختلفة، ومجموعات عرقية تطالب بحقوق خاصّة مثل الأمازيغ والطوارق والتبو. وعلى الصعيد الفكري، برزت النزعة السلفية بكلّ أشكالها، كالسلفية العلمية والجهادية، والسلمية والمسلّحة، وبرزت حركات الإسلام السياسي كالإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي وجماعة التبليغ، إضافةً إلى الحركات الصوفية التي وجدت نفسها مستهدفة ودُمِّر لها مئات الأضرحة والزوايا. وبرزت أيضاً فئة من اليهود الليبيّين الذين يطالبون بالعودة. وعلى الرغم من التسليم بأنّ هذه الشخصية الليبية تمتاز بالتنوّع الحضاري، فإنّ كل مكوّن من هذه المكونات له أيضاً خصوصيته الحضارية واللغوية والمذهبية (أبو الخير، 2020).

الاعتراف بوجود تنوّع في مجتمع ما بفعل وجود عدّة دوائر انتماء فيه (ضمن هويته الواحدة) واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب على ذلك من خلاف أو اختلاف في اللغة والأفكار وأنماط الحياة والاهتمامات، تحتّم إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن هذا التنوّع بحرية وفي إطار مناسب، وبشكل يحول دون نشوب صراع يهدّد سلامة المجتمع. والتنوّع لا يعكس اختلافاً، بل يعكس الهوية الوطنية الجامعة القائمة على المشترك الوطني الإنساني. فالمواطنة تعني إدراك الآخر المغاير والمختلف في حدود الوطن الواحد.

والتعدد والتنوع في مكونات المجتمع الليبي ظاهرة سليمة وصحّية، ولكن نظراً لضعف الدولة وانقسامها السياسي وتردّي الأوضاع الأمنية، فقد أدّى هذا الأمر إلى إثارة مخاوف جعلت المكونات الاجتماعية تلجأ إلى هوياتها الفرعية طلباً للأمان والحماية اللذين تعجز الدولة عن توفيرهما.

والشخصية الليبية التي نطمح إليها تنبع من البحث عن القواسم المشتركة بين الليبيين، وتتمظهر ملامحها من خلال صياغة هذه القواسم في شخصية وطنية واحدة تعبّر عن هوية الوطن، على أن يكون الهدف دائماً هو تمتين الروابط الوطنية والثقافية وزيادة اللحمة والحسّ بالهوية الواحدة والمصير المشترك، من دون إغفال الاعتراف بالتنوّع واحترام حقوق المكوّنات الثقافية، من تاريخ ولغة وتقاليد وموروثات. وهذا الهدف لن يتحقق إلا بإدارة رشيدة للتنوع الحضاري في ليبيا (أبو الخير، 2020).

المواطنة والتهميش والتمييز والإقصاء وخطاب الكراهية

التمييز بين أفراد المجتمع بسبب النوع أو العرق أو اللون أو الثقافة قد يغيّب الهوية الوطنية الجامعة ويجعلها بلا قيمة. كما أنّه يدفع المواطنين إلى التقوقع حول هوياتهم الفرعية. وثمّة مجموعة من الفئات التي تشتكي من التهميش والتمييز والإقصاء، ومنها على سبيل المثل المكونات الثقافية (التبو والطوارق والأمازيغ)، والمرأة والشباب وذوو الإعاقة والنساء المتزوجات من الأجانب. وسنستعرض هنا أبرز الهواجس التي تعبّر عن هذه المجموعات.

ألف- المكوّنات الثقافية

ينطلق خطاب المكوّنات الثقافية (الأمازيغ والتبو والطوارق) من فكرة عامة مؤدّاها أنّ هناك تهميشاً للبعد التنوعي والثقافي في ليبيا، وهو ما يتناقض مع معطيات التاريخ ومبادئ الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان. ويقوم هذا الخطاب على أنّ التنوع هو في الحقيقة مصدر من مصادر دخل وثروات المجتمعات الحديثة، كما أنّه مصدر للدينامية الثقافية والرخاء الاقتصادي والترابط الاجتماعي.

ولهذه المكوّنات ما يميزها في مجالات الثقافة والفن والأدب والموسيقى ونمط العمران ونوعية الملابس، والمجالات الأخرى ذات التعبير الحضاري والثقافي الذي يمكن الاستثمار فيه بشكل إيجابيّ. إنّ حسن التعامل مع الحقائق التاريخية والثقافية يقتضي إيلاء الأهمية لضرورة تمتّع جميع المواطنين والفئات بحقوق متكافئة ومتساوية في كلّ المجالات ومن دون تمييز لأي سبب كان.

وتفرض الحالة الليبية أيضاً الأخذ بعين الاعتبار أنّ التمسّك بالحرية لا يعني عدم الالتزام بالمسؤولية، وأنّ الأسس الدينية للحوار يجب أن تكون ذات صبغة عقلية، فالدين هو العنصر الأساسي والركيزة الأهم للهوية الجامعة عند جميع الأطراف. ويجدر التسليم بأنّ التوافق لا يكون حقيقيّاً ولا مفيداً ولا منتجاً إلّا إذا كان نتيجةَ الوصول إلى حدٍّ أدنى مشترك يُرضي الأطراف ولا يفرض أمراً واقعاً على أسس معيبة، إذ يمكن للوعي بمدى قوة المعايير الثقافية أن يساند عملية التحول الديمقراطي.

باء- المرأة

تشير المصادر والدراسات إلى أنّ مشاركة المرأة الليبية في الحياة العامّة بدأت في العصر العثماني، ففي عام 1904، شهدت مدينة طرابلس الغرب افتتاح أوّل مدرسة أهليّة خاصّة بالبنات. ويمكن رصد حركة تطوّر المرأة في ليبيا خلال فترات مختلفة، وقد تعزّزت أدوار النساء بشكل أكثر وضوحاً في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي، خاصّة بعد ظهور النفط الذي ساهم في عملية التحديث وما نتج عنها من تغيّرات في المجتمع. وقد ساهم التعليم في خروج المرأة بصورة أكبر إلى الحياة العامّة، إضافة إلى ظهور العديد من التشريعات التي ساهمت في تعزيز دور المرأة في المجتمع.

وعلى الرغم من تساوي الرجل والمرأة في التشريعات الليبية نظرياً، لا ينفي ذلك وجود صور من التمييز وعدم التساوي، ومنها:

- رغم تمتّع المرأة بحقّ المواطنة، مثل الرجل، وحقّ اكتساب أو التنازل عن الجنسية إلّا أنّها لا تتمتّع بحقّ الرجل ذاته في ما يتعلّق بنقل الجنسية. فالرجل ينقل جنسيّته إلى أبنائه من زوجته الأجنبية بينما لا يمكن لأبناء الأم الليبية من أب غير ليبيّ الحصول على الجنسية الليبيّة.
- ورغم أنّ الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة في قضايا الزنى، فإنّ المادّة 375 من قانون العقوبات تخفّف الحكم على من يقتل إحدى قريباته لاقترافها الزنى. وإذا تعرّض الرجل لإحدى قريباته بالاعتداء الجسدي فإنّ العقوبة تكون بالحبس لمدّة لا تتجاوز العامين، ولا يعاقب القانون على الضرب والإصابات الخفيفة للمرأة. ويُضاف إلى هذا الإجراءات التي ترى المرأة الليبيّة وجوب تعديلها لتناسب مشاركتها الفاعلة في المجتمع، وخاصّةً تلك المتعلّقة بالإجازات وظروف العمل.

جيم- الشباب

يمثل الشباب الليبي 50 في المائة من السكّان الحاليّين و43 في المائة من القوى العاملة. وتُعتبر فئة الشباب في ليبيا الفئة الأكثر تعليماً واستجابة للحداثة والتطور. وكانت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة وغير حائزين على أي مؤهل علمي 12.7 في المائة، أمّا الذين حصلوا على الشهادة الثانوية فيمثلون 77.3 في المائة. وفي الفئة العمرية بين 55 و59 سنة، تبلغ النسبتان 56.6 في المائة و29.4 في المائة على التوالي.

ويواجه الشباب في ليبيا عدة تحديات، فهم الأكثر عرضة للبطالة والأقلّ انخراطاً في العمل الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، فهم الأقل تمثيلاً على مستوى اتّخاذ القرار، ولا تزال مشاركتهم في المؤسّسات المدنية والسياسية في أدنى مستوياتها. ولدى العديد من الشباب الليبي توقّعات إيجابية حول تطورٍ وتحوّل البلاد إلى الأفضل، فهم يتوقّعون تحسيناتٍ وإدماجاً اقتصادياً فورياً لهم. إن خيبة أمل هؤلاء الشباب يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى اضطرابات قد تسفر عن وقوع أعمال عنف بينهم، أو قد تؤدي إلى انخراطهم ضمن جماعات مسلحة. ولذلك، فإنّ مواجهة هذه التحديات مسألة بالغة الأهميّة، حيث يجب أن تُعدَّ خطط متكاملة لاحتوائهم وتشجيعهم على المشاركة في حوارات السلام والتنمية الاقتصادية.

دال- الأقاليم التاريخية والقبيلة والمذاهب

ليس التعصب القبلي أو الجهوي في ليبيا بالأمر الجديد، وليس مقتصراً على مرحلة ما بعد 2011. ولكن، ربما صارت آثاره وأعراضه أشدّ وضوحاً في الفترة الأخيرة. ويجب التأكيد هنا على أنّ القبيلة مكوّن أصيل من مكونات المجتمع الليبي وهي ليست تعبيراً عن انتماءٍ سلبيّ في حدّ ذاتها. كذلك الأمر بالنسبة إلى الأقاليم (برقة وفزان وطرابلس)، فهي مكونات لها تاريخ ثقافي وجغرافي وسياسي ضارب في القدم. ويمثّل تنوّع الأعراق ما بين عرب وأمازيغ وتبو وطوارق مصدر غنًى اجتماعيّ كما ذكر سابقاً. وكذلك الاختلافات الفكرية والمذهبية والاختلاف الواقع بين الصوفيين وبين السلفيين (وبين الانتماءات الدينية الأخرى). كلّ تلك التركيبات والاختلافات أمور واقعية وموجودة وليست مدعاة للإنكار أو التجاهل، أو معيبة أو مخالفة لدولة المواطنة، ولكنّ العامل السلبي هو التعصّب المتطرّف لها أو إنكارها وتجاهلها.

والتعصب القبلي أو الجهوي والعرقي لا يأتي من فراغ وإنّما هو نتيجة لمعطيات موجودة على أرض الواقع. وللأسف، فإنّ هذه المشاعر تنتشر اليوم بين الليبيّين وتنمي مشاعر الكراهية بينهم ومن الممكن أن تصل بهم إلى الاقتتال. ولذلك لا بد من تحديد أسبابها وسُبُل مواجهتها بوضوح وحزم.

أسباب أزمة دولة المواطنة

تعود أسباب أزمة المواطنة إلى عدة عوامل تم إهمالها فتجذّرت مع الوقت في المجتمع الليبي. ويمكن إجمالها في ما يلي:

- غياب الدولة المنظّمة بمعناها الحقيقي، أي بهيئاتها ومؤسّساتها وأجهزتها الأمنية والمالية. هذا ما جعل المواطن يلجأ إلى أقرب مكوّن منظّم إليه، مثل القبيلة أو الجماعات المسلّحة، باعتبارها المكوّن البديل للدولة. فهذه «المؤسّسات» هي التي توفّر له، في الظروف الحاليّة، الوظيفة (من خلال الضغط على المسؤولين)، وتحل له مشاكله القانونية بالعرف أو السلاح وتوفر له الغطاء الاجتماعي وغير ذلك.

الشباب الليبي
50%
من السكّان

12.7%
من الشباب دون أي مؤهل علمي

77.3%
من الشباب حصلوا على الشهادة الثانوية

- التركّز المناطقي الذي يشدّد على حقوق فئات معينة أو أعراق معينة أو قبائل معينة في مناطق جغرافية محدّدة، وذلك على العكس من التنوّع المناطقي الذي يقلّل من الانتماءات العصبية ويزيد من حالة قبول الآخر. ومثلاً، ثمّة أماكن (مدن وقرى) يصعب على غير المنتمي إليها أن يمارس فيها حالياً حقوق المواطنة بالكامل، فالأسبقية والأحقية لأفراد القبيلة السائدة (بخلاف المدن الحضرية في طرابلس وبنغازي).
- تركز الموارد والثروات والسيادة السياسيّة لدى جهات معيّنة أو جماعات معينة هو أيضاً أحد أسباب التعصّب، سواء لدى الجهات أم القبائل المسيطرة، وذلك لعدم رغبتها في التخلي عن تلك الموارد.
- التصورات النمطية المسبقة عن المجتمع والتي تقسّمه وفق تصنيفات ظالمة، حيث تفترض صفات وخصائص معينة توجد في بعض القبائل ولا توجد في القبائل الأخرى، أو أنّها خاصّة بإقليم ما ولا توجد في الأقاليم الأخرى، وكأن تلك الصفات جامعة ولا ترى الفروقات الفردية بين الأشخاص، الأمر الذي يساهم في خلق حالة التعصب وتفشّيها وزيادة الكراهية بين أبناء الوطن.
- التهميش والإقصاء الذي يخلق حالة من التعصّب لدى الفئات المهمشة أو الفئات غير الممثلة بشكل عادل كنوع من التمرّد على التهميش أو كنوع من الدفاع عن الوجود أمام إنكار وتجاهل الفئات الأخرى، ويقع التهميش ضمن عدة نطاقات أهمّها انعدام العدالة في النظام الاقتصادي، من قبيل غياب التوزيع العادل للاستثمارات والمؤسسات والموارد الاقتصادية والاعتمادات المصرفية، وكذلك انعدام العدالة في التوظيف وعدم تكافؤ فرص العمل وعدم تكافؤ الفرص في الوظائف القيادية أو الوظائف الدبلوماسية. ويدخل في هذا السياق التمييز العنصري ضد النساء في تقلّد الوظائف الحكومية.
- عدم إنهاء الخصومات بشكل تام بين القبائل. وفي هذا الصدد، تخلق الجماعات المتصارعة حالة من التعصّب لدى الأطراف المظلومة أو المعتدى عليها أو التي وقع عليها الضرر ولم يتم جبره ولم تتم محاسبة الذين أوقعوا الضرر. كل ذلك يغذي مشاعر التعصب والكراهية.
- توظيف بعض المجموعات لظاهرة التعصّب القبلي أو الجهوي أو غيرها، وذلك لتحقيق مكاسب ومنافع ذاتية بعيدة عن مصلحة الوطن والمواطن.

ثالثاً- المضي قدماً

في ما يخصّ المواطنة والتنوّع والاختلاف

- الإقرار بالهويات المتنوّعة ووضع آليات لدمج الهويات الفرعية بالهوية الوطنية للمجتمع، وذلك بهدف تثمين الروابط الوطنية والثقافية وزيادة الشعور بالهوية الواحدة والمصير المشترك.
- احترام الحقوق الطبيعية (حقّ الدولة، وحق المواطن، وحق الأسرة).
- وضع استراتيجية وطنية تراعي التنمية المكانية الشاملة والعادلة لكل المناطق على أن تكون مستندةً إلى خصوصية الموارد الطبيعية والبشريّة لكل منطقة.
- العمل على وضع آليات لتحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل يخلق نوعاً من الرضا والتفهّم بين المواطنين.
- العمل على وضع سياسات للإصلاح الاقتصادي والمؤسّسي والتشريعي.
- تقديم نظام فعّال للحَوكمة والشفافية يُطبَّق على كلّ مؤسسات الدولة بهدف خلق حالة من الارتياح لدى المواطنين في ما يخصّ تكافؤ الفرص والحفاظ على موارد البلاد.
- العمل على تأسيس عقد اجتماعي جديد يراعي حقوق جميع المواطنين بما يشمل الأقليات والقبائل وغيرها من المكوّنات المجتمعيّة.
- إعطاء دور أكبر للمجتمع المدني لخلق روح المواطنة والهوية الوطنية الجامعة.
- إطلاق حوار مجتمعي لتحديد الأولويات الراهنة والاتّفاق على خطط قصيرة ومتوسّطة وطويلة المدى تضمن القضاء على التهميش والإقصاء.
- العمل على الحد من خطاب الكراهية وإصدار التشريعات والقوانين التي تمنع مثل هذا النوع من الخطاب في المجتمع.
- استخدام المناهج التعليمية في زرع القيم والثوابت الوطنية وحقوق المواطنة.

في ما يخصّ التمييز والتهميش

ألف- المكوّنات الثقافية

- العمل – بالمشاركة مع المهنيين المتخصّصين – على تيسير إنتاج المواد البصرية السمعية التي تمكّن المنتسبين إلى المكوّنات الثقافيّة المختلفة من التعبير عن خبراتهم وآمالهم، وذلك بهدف ضمان التمثيل المنصف والعادل، والترويج لنطاق متعدّد ومتنوع من التعبير الثقافي والتراثي في البرامج الثقافية، ودمج ذلك في الذاكرة الجماعية، وتعزيز تداخل الثقافات في الحياة الثقافية الوطنية.
- تمويل المشاريع الثقافية وأماكن الاجتماعات على أساس منتظم، مثل المراكز الثقافية التي تمثّل التنوّع في إبداعات سكان الدولة، مثل صالات الموسيقى والمسرح وقاعات الرقص الفولكلوريّ وورشات الرسم.

- تحديد أسماء الأماكن (الشوارع – الميادين – الآثار)، وإحياء ذكرى الأحداث ذات الأهميّة التاريخيّة والاجتماعية، وبالأخصّ تلك التي تتصل بالجهاد ضدّ الاستعمار، والشخصيات التاريخية المؤثّرة، وذلك للاعتراف بإسهاماتها في التاريخ الليبيّ. ويجب أن يتم دمج كلّ ذلك في الذاكرة والهوية الجماعية للبلاد بهدف ضمان الاحترام المتبادل، ودعم المساواة، ودعم المواطنة التي تحترم التنوّع.
- إقامة المهرجانات الوطنية والإقليمية والعالمية للثقافة والترفيه والإبداع التي تعبّر عن التنوع وتبرزه وتستثمر فيه.
- تمكين المكوّنات الثقافيّة من تطوير تعليمها للغاتها الخاصّة عن طريق إنشاء مراكز تعليم تتوفّر لها الوسائل الحديثة والتقنيات الحديثة.
- استخدام الوسائل الرمزية ذات الدلالة المعنويّة في التعبير عن احترام الهويات، مثل إصدار الطوابع البريدية وإصدار عُملات ترمز للوحدة الوطنية.
- استيعاب الفوارق بين المكونات المجتمعية ودمج عناصر المكوّنات المختلفة في الثقافة العامة ومعالجة التخوّف من مخاطر التمزق العرقي والثقافي عبر تحقيق الوعي المجتمعي.

باء- حقوق النساء

- يجب أن تُعتمد برامج التمكين بناءً لسياسات تتضمّن رفع القدرات الأساسية وضمان التمتّع بالحقوق القانونية، وإتاحة المشاركة في المجالات التي ظلّت حكراً على الرجال، وذلك من خلال سياسات عامة مناسبة قائمة على الإشراك والإدماج، وتكافؤ الفرص وضمان العيش بكرامة.
- إشراك النساء في عملية بناء السلام وحفظه وتطوير ما يحتاجه ذلك وإشراكهنّ في مراكز صنع القرار وفي المناصب السياسية والقيادية، ولا سيما المناصب ذات الصلة برسم السياسات العامة.
- تضمين الدستور مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة.
- اتخاذ التدابير المناسبة، وفرض التبعات الرادعة لحظر كلّ تمييز ضد المرأة، وفرض وضمان الحماية القانونية الفعّالة للمرأة عن طريق المحاكم ذات الاختصاص.
- مراجعة ومعالجة القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكّل تمييزاً ضد المرأة (بعض الأعراف تحرم المرأة المتزوجة من خارج العائلة أو القبيلة من حقّها في وراثة الأرض عن والديها).

جيم- الشباب

- لا بد من العمل على تزويد الشباب بالمهارات ذات الصلة بتحسين قدرتهم على الالتحاق بالعمل، وتمكين الطلبة الجامعيّين من تسهيلات مساعِدَة في مجالات النقل والإيواء والمنح الدراسية، وتوفير مناخ الدراسة بالاستفادة من تطوّر المناهج والتقنيات المستخدمة حديثاً في التعليم العالي.
- توفير العيش الآمن للشباب وضمان مشاركتهم في إدارة الدولة بغض النظر عن أصولهم وانتماءاتهم الاجتماعية.
- وضع الخطط والاستراتيجيات لتهيئة الشباب وخلق فرص العمل وتوفير التمويلات اللازمة للمشاريع الخاصّة لضمان اندماجهم في المجتمع بعيداً عن التشكيلات المسلّحة وشبكات الجريمة.
- التركيز على الوعي المجتمعي للشباب لتفهّم الاختلافات والتعدّدية الثقافية والتسامح إزاءها، وذلك لتحقيق القيم الأساسية التي ينبني عليها الاستقرار في الدولة، وخلق تماسك اجتماعي وتعايش سلمي، وزرع ثقافة تسوية النزاعات عن طريق التفاوض.

دال- الأقاليم التاريخية والقبيلة والمذاهب

- إعطاء دور حيوي وإيجابي للقبيلة خاصّة في الشقّ الاجتماعي، وذلك لخلق سِلم مجتمعي والعمل على إنهاء النزاعات والصراعات بين القبائل.
- وضع آليات وسياسات لخلق الأمان والاستقرار لدى المواطن، والإقرار بسيادة القانون ونفاذه، وذلك لضمان عدم التجائه إلى القبيلة أو المكوّن التابع له لمحاربة التهميش والإقصاء.
- احترام التقسيمات التاريخية للأقاليم الثلاثة لارتباطها بذاكرة المواطن وامتزاجها بتاريخ الوطن، ودمج الهوية الإقليمية بالهوية الوطنية الجامعة لتكون أساساً لوحدة الوطن بدلاً من محاربتها كخطر يؤدّي إلى ضياعه وتقسيمه.
- وضع خطط واستراتيجيات للتعامل مع أصحاب المذاهب والإثنيات المختلفة، وخلق آليات تعايش مجتمعي سلمي بين أبناء المجتمع.
- العمل على دمج أبناء المكونات الثقافية مع مكونات أخرى لنقل الثقافات والعادات والتقاليد وإنصهارها في الهوية الوطنية الجامعة. ويمكن تحقيق ذلك عبر توزيع المؤسّسات جغرافياً ونقل الموظفين وإعادة توزيعهم بين المناطق والمدن بشكل دوري.

في ما يخصّ معالجة أزمة دولة المواطنة

- الاعتراف بوجود الاختلاف وعدم إنكار مطالبات الآخرين مهما كانت متطرّفة وفتح الحوار مع الجميع من دون إقصاء أو تخوين.
- اقتراح إصلاحات اقتصادية هيكليّة تضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المكوّنات الاجتماعية وبين الأقاليم.
- التصدّي للفساد الإداري والمالي وتفعيل الأدوات الرقابية وتمكين آليات المحاسبة والأجهزة التنفيذية المرتبطة بها.
- تفعيل القضاء وتمكينه من أداء عمله.
- تعزيز مبدأ العدالة الانتقالية وجبر الضرر وإنهاء الخصومات بين المكونات الاجتماعية.
- توظيف الإعلام وتوجيهه نحو إعلاء قيم المواطنة وتعزيز الانتماء للوطن من خلال الندوات والنشاطات المجتمعية والمهرجانات الثقافية.
- من أهم القيم المجتمعية الواجب التركيز على تنميتها ونشرها في المجتمع هي قيم التصالح والتسامح والعفو وقبول الاختلاف والتعدّد والتنوّع، وقيم العدالة والمساواة وسيادة القانون على العرف، وقيم العيش المشترك وحسن الجوار.
- تحديد الفئات المهمّشة وتحديد أسس التهميش: هل التهميش قائم على أساس اللون أم العرق؟ أم على أساس الانتساب لقبيلة معينة أو جهة معينة؟ وينبغي إيلاء عناية خاصّة بمشكلة التهميش على أساس النوع الاجتماعي (الجنس)، وكذلك التمييز ضد ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة. وينبغي تحديد أسس التهميش هذه ووضع آليات لمعالجتها.
- تحديد مجالات التهميش المتّصلة بمجال فرص العمل والتوظيف في المناصب السيادية والدبلوماسية، وفي مجال التعليم والتدريب، والمجال الاقتصادي وفرص الاستثمار والحصول على القروض والاعتمادات، وفي مجال البنية التحتية وتوطين المؤسّسات والخدمات العامة، وغير ذلك من المجالات، وذلك من خلال جلسات حوارية مجتمعية وجمع بيانات من الأطراف ذات الصلة وإجراء دراسات ووضع آليات لتمكين هذه الفئات من ممارسة حقوقها.
- العمل على وضع آليات واضحة لتوزيع الموارد والوظائف والمؤسّسات بين الأقاليم والمدن داخل كلّ إقليم بشكل رضائي وعادل.
- العمل على ترسيخ قيم المواطنة وذلك باعتمادها ونشرها من خلال منظومة التربية والتعليم، والتركيز على نقل القيم التي تنادي بالتسامح والتعايش، وحسن الجوار وقبول الاختلاف، وقبول الآخر.

رابعاً- خلاصة

غياب الدولة المنظمة وتهميش المكوّنات التاريخية وتجاهل تعقيدات المجتمع الليبي هي من أهمّ أسباب التشظّي والشرخ المجتمعي الذي يهدّد وحدة الدولة الليبية، وقد نتج عن ذلك إلتجاء المواطن إلى المكونات الاجتماعية، أيّاً كانت مسمّياتها، لاستيفاء الحق والتصدي للتهميش والتمييز. ومن بين أشكال هذا التهميش يمكن الحديث عن غياب العدالة في توزيع الوظائف السياسية والاقتصادية وفي توزيع الثروات بين أبناء الوطن واستفادة مناطق أو تركيبات معينة منها والاعتماد على المركزية الإدارية في تقديم الخدمات في كل أعمال الدولة، وهو مّا أدّى إلى بروز حالاتٍ من التعصّب والتمرد على السلطات التنفيذية والتشريعية والانتماء للهوية الفرعية بدلاً من الهوية الوطنية الشاملة.

ولكي تنبثق هوية وطنية جامعة في ظل دولة المواطنة لا بد من معالجة بعض التحديات ورسم سياسات واستراتيجيات تأخذ في الحسبان الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمواطنة، وتعترف بوجود الاختلاف والتنوع في المجتمع الليبي، وتحدد أسباب التهميش وأنواعه، وتقترح آلياتٍ لمعالجته. ويجب أن تشمل هذه الآليات تفعيل دور القضاء والقانون ليكون الملجأ لكل مواطن، وأن تعمل على تثقيف المواطنين بالثقافة الليبية المتنوعة، وأن تُبرز أهمية التنوّع في المجتمع الليبي كجزء من الإرث التاريخي والحضاري الذي سيؤسّس للدولة المدنية المنشودة ويكون قاعدة متينة لهوية وطنية واحدة وجامعة تشمل كل الهويات الفرعية للمجتمع.

لائحة بالمنشورات الصادرة عن مشروع ليبيا

Document Number	Title	العنوان
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.3	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Economy Part I of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.2	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Society Part II of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.1	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of Governance and Institutions in Libya Part III of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.8	The economic cost of the Libyan conflict	الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.5	Economic cost of the Libyan conflict Executive Summary	الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا ملخص تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2	Benefits of Peace in Libya :Neighbouring Countries and Beyond	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2/ SUMMARY	Benefits of Peace in Libya :Neighbouring Countries and Beyond Executive Summary	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم ملخص تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/TP.1	Vision for Libya: towards prosperity, justice and strong State institutions	رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.1	Towards an inclusive national identity in light of a just citizenship State	نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.2	Social protection system	منظومة الحماية الاجتماعية
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.3	Human capital, youth and women empowerment, and the integration of militant forces	رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلّحين
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.4	The role of the State in sustainable economic development and the strategic positioning of Libya in the global economy	دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.5	Strengthening the State authority and the rule of law through a fair and independent justice system, and human security based on human rights and the principles of comprehensive justice	تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في ليبيا: دور مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الشاملة في إرساء منظومة مجتمعيّة عادلة، وقضاء نزيه ومستقلّ، وأمن إنسانيّ مستدام
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.6	Restoring trust and reconciliations to establish a national charter	ترميم الثقة والمصالحات: الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.7	Building a State of institutions, regional integration and international cooperation	بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.8	Mechanisms for economic reform and recovery	آليّات الإصلاح والتعافي الاقتصادي

المصادر

أبو الخير، صالح (2020). الشخصية الليبية وإدارة التنوع الحضاري، جريدة الوسط، 8 شباط/فبراير.

أحمد محمد، هيفاء (2010). إشكالية الهوية الوطنية العراقية، الجريدة الأكاديمية العراقية، العدد الثالث والخمسون. https://www.iasj.net/iasj/download/c26db3f5f9affa82.

الحيدري، إبراهيم (2005). المكونات الاجتماعية والثقافات الفرعية وإشكالية الهوية في العراق، الاتحاد (جريدة يومية سياسية).

الخشت، محمد عثمان (2014). فلسفة المواطنة وأسس بناء الدولة الحديثة، الهيئة العامة لقصور الثقافة.

الرقعي، سليم نصر (2008). البعد الوطني في فكر البكوش – ملف الأمة الليبية وشخصيتنا الوطنية، 1 أيار/مايو. http://www.libya-watanona.com/adab/elragi/sr01058a.htm.

سكندر، ساجدة (2016). الاغتراب وعلاقته بالهوية الوطنية لدي طلاب الجامعة، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية. https://www.iasj.net/iasj/download/2fb39c5d2e4a2409.

شعيتير، جازية (2019). الحماية الجنائية للهوية الدينية، المفكرة القانونية، 7 تشرين الأول/أكتوبر.

عباس، خضر (2014). ما بين مفهوم الانتماء والولاء. https://drabbass.wordpress.com.

لطفي عبد الواحد، وفاء (2010). التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

نظمي، فارس كمال (2010). قياس الهوية الوطنية لدى العاطلين عن العمل في العراق، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 25-26.

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

E/ESCWA/CL6.GCP/2021/POLICY BRIEF.1

21-00125